الورش والمعامل الصغيرة الاهلية... مخالفات وحلول

> امتدت ظاهرة الصناعات الصغيرة الى داخل الاحياء السكنية لتحمل معها الكثير من السلبيات التي اخذت تاثيراتها تزعج راحة المواطن اولا قبل ان تؤثر على صحته ... حتى اصبحت كابوسا يقلق العديد من العوائل العراقية الذين انشئت بجوارهم المعامل الصغيرة والورش الصناعية وورش تصليح السيارات ومواد التجميل وغير ذلك من الحرف والمهن والمعامل الصغيرة والمتوسطة داخل الاحياء السكنية التي اكد المواطنون انها مصدر ازعاج وتلوث للبيئة إضافة للاصوات المنبعثة منها

بغداد / حسين الهاشم

لي عبد الامير غايب مهندس متقاعد حمل الجهات المختصة اللوم في هذه المشكلة لانها منذ البداية سمحت وتساهلت بل ساومت في

قيام هذه الورش في الاحياء السكنية فهي تقوم بين مدة واخرى بحملات معالجة لهذه المخالفات وتقصد اصحاب هذه الورش والمعامل .. ولكن دون جدوى رغم ان هناك غرامات تفرض لقاء بقائهم في اعمالهم، او غلقها عندما يمتنعون عن الدفع وتتكرر هذه الحملات بين مدة واخرى ولم نعرف الغرض من الغرامة واستيفاء المبالغ.. فلو كانت امانة بغداد جادة فعلا في حل هذه القضية والغاء هذه الظاهرة لبادرت منذ الوهلة الاولى لقطع دابر هذه الظاهرة ومنعت قيامها ولما اصبحت الان ظاهرة مستفحلة، وبعد ان مارسوا العمل منذ سنين واصبح لهم اسم في السوق..

جعفر سلمان مهدي صاحب معمل بسيط يقول صحيح نحن مخالفون لاننا في حي سكني ولكن اين نذهب فانا اعمل منذ ٧ سنوات ولدي عملاء يترددون علينا من مناطق كثيرة في الحسينية وبوب الشام والصليخ وبغداد الجديدة وابيع بالجملة والمفرد وهذا المعمل له الفضل في تشغيل اغلب ابناء المحلة حيث يشتغل فيه اكثر من ٢٥ عاملا وكل عامل له عائلة واذا اغلق هذا المعمل اين يذهب هؤلاء العمال والبلد الان يعاني من كثرة البطالة وعدم توفر فرص العمل . فان اناشد الجهات الحكومية والمتمثلة بامانة بغداد، ان تساعدنا في هذه المرحلة، وعندما يتحسن الوضع في العراق فنحن سنترك هذه المناطق فيا حبذا لو اوجدت لنا مجمعات خارج المناطق السكنية وتوفير طرق المواصلات وتهيئة المواد الاولية في عملنا..

أما صلاح محمد عماش صاحب محل عدد يدوية ومواد انشائية فيقول نحن مستعدون الى الرحيل من هذا المناطق والاحياء السكنية الى مجمعات خارج خارطة الحدود السكنية اذا وفرت لنا الدولة هذه المجمعات، فنحن نعيش هنا منذ سنوات عدة وبالقرب من مصادر رزقنا وبالقرب من الاسواق التي تشتري هذه المواد فاذا ارتحلنا من هنا من يشتري منا سيتوقف مصدر رزقنا والوقت الان غير مناسب لا للدولة ولاصحاب هذه المهن.

احمد ناصر علي صاحب معمل بسيط في احد احياء بغداد يقول : اقترح على امانة بغداد ترحيلنا بعد ان تهيء لنا المكان المناسب والقريب من مداخل المدينة وتبني المجمعات والمعامل الصغيرة وتبلط الشوارع وتنظم مجاري الصرف الصحي ثم بعد ذلك تقوم بعملية الترحيل هذا هو الحل الصحيح والامثل برغم ان المسؤولين في امانة بغداد اكدوا ان هناك ستراتيجية في التعامل مع هذه الظاهر التي اقلقت المسؤولين واصحاب القرار كما ازعجت مواطنين..

ويمكن تلخيصها في شقين الاول يتركز على الجانب الاعلامي وهو يقوم بدور ريادي وفعال هدفه نشر الوعي الصحي والبلدي داخل مدينة بغداد اما القسم الثاني فهو يتركز على تنفيذ القوانين والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص والتي تركز على ازالة كل مظاهر التجاوزات والمخالفات وبحسب اهميتها والتي الحقت الضرر بجمالية مدينة .. ومع كل هذه الظروف العصيبة والامكانيات المحدودة والثقل الذي تتحمله امانة بغداد الا اننا نشاهد صولاتها وحملاتها لملاحقة كل ظواهر التجاوز الحاصلة هنا وهناك وبالتنسيق مع حراسات الشرطة الخاصة للامانة ومع اجهزة وزارة الداخلية فان الحملات الاسبوعية والشهرية لمراكز ودوائر البلدية التابعة لها في غلق المحلات والورش والمعامل المخالفة وحجز المخالفين وفرض الغرامات المستمرة لم تحقق غرضها كاملا والقضاء على هذه الظاهرة والتي استفحلت في الاحياء والمحلات السكنية.. وفي الحقيقة كلما تحسن الوضع الامني وانتعش الوضع الاقتصادي للفرد العراقي فان هذه الورش والعامل ستزول وينصرف عنها العاملون للانخراط في فرص العمل التي توفرها الدولة بعد ان تبدأ عملية الاعمار والبناء التي يقبل عليها العراق.

من الواقع الاقتصادي

من يوقف الزحف العمراني على الاراضي الزراعية ؟

د. منى تركي الموسوي

يمر العراق بمرحلة نمو سكاني سريع، إذ تشير الإحصاءات إلى زيادة حصلت بنسبة ٣,٣٪ خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي ، ويتوقع ان يصل عدد السكان الى نحو أكثر من ٣٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥ ، وبعد أحداث عام ٢٠٠٣ وما صاحبها من أعمال عنف ومن تداعيات اقتصادية واجتماعية ، تغير الواقع الديموغرافي نسبيا حيث أجبرت الآف الأسر التي لم تستطع الهجرة خارج البلاد إلى الهجرة في الداخل، مما احدثت تغيرات تركيبية متباينة في الكثافة السكانية امتدت إلى الأراضي الزراعية لاقتطاع أجزاء منها لغرض السكن، في ظل ارتفاع كلفة الأرض الصالحة للسكن ، وغياب دور الدولة في منع التجاوز والبناء على الأراضي الزراعية ، فاستفحلت ظاهرة بيع البساتين والأراضي الخصبة وتجريفها من أشجار النخيل التي أفنى أجدادنا وآباؤنا زهرة شبابهم في زراعتها ورعايتها، لتتحول الى قطع أراضٍ سكنية تباع الى المواطنين علنا ، وفعلا حدث زحف عمراني خطير على الاراضي الزراعية في العديد من محافظات العراق ، وبشكل عشوائي ومشوه غاب عنه التخطيط الحضري والعمراني ، والزحف مستمر في التهام الأراضي الزراعية وتفتيتها وتقليص مساحتها اذا لم تتدخل الدولة وتوقفه بالسرعة اللازمة . وباعتقادنا ان المسؤولية هنا لا تقع على كاهل المواطن الذي لم توفر له الدولة التخطيط المناسب لاستثمار رؤوس أمواله الكبيرة أو الصغيرة للحصول على سكن ملائم ، وهو حق من حقوقه العالمية من أجل اشباع احتياجاته الاساسية ومنها السكن . لذلك لابد للدولة من وضع ستراتيجيات لمواجهة مشكلة الإسكان وإدخالها ضمن إطار حملة التنمية والاستثمار لتحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

> لابد للدولة من وضع ستراتيجيات لمواجهة مشكلة الإسكان وإدخالها ضمن إطار حملة التنمية والاستثمار لتحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي

الاتصالات: تطور مستوى الخدمة وزيادة رواتب الموظفين سبب زيادة الاسعار

بابل/اقبال محمد

طالب السيد حسان الطوفان رئيس لجنة الخدمات في مجلس محافظة بابل، وزارة الاتصالات، بأعادة النظر بأسعار خدماتها منتقداً في الوقت ذاته الحجج التي تتذرع بها الوزارة لرفع أجور الاتصالات.وقال أن مجلس المحافظة أعترض على الزيادة الكبيرة في أجور الاتصالات ألا ان السيد وزير الاتصالات أجاب مجلس المحافظة بأن وزارته أدخلت منظومات حديثة للخدمة تم التعاقد عليها بمبالغ ليست بالقليلة على حد تعبيره، أضافة الى أرتفاع رواتب الموظفين وأسعار الوقود والكهرباء كما قارن السيد الوزير بين أسعار الاتصالات في العراق ومثيلاتها في دول الخليج. فيما أنتقد الطوفان بشدة هذه الحجج مؤكداً ان من المفترض بالوزارة ان تقارن بين مستوى خدماتها ومستوى الخدمات في دول الخليج والمستوى المعاشي للمواطن العراقي ونظيره في دول الخليج . مشيراً الى ان حجج الوزارة بأرتفاع كلفة أموال العراقيين المتحصلة من أيرادات النفط انما تريد الوزارة أستردادها من المواطنين كما لو ان تلك الاموال مقترضة من بلدان أخرى. ووصف رئيس لجنة الخدمات حجج الوزارة بأنها قصور في الرؤية وتقصير واضح في عدم الاطلاع على المشكلة من جوانبها كافة مؤكداً ان هذا الامر ينطبق على وزارتي الكهرباء والبلديات اللتين رفعتا أجورهما بشكل كبير ايضا.

بعد التعديل في السياسة النقدية

خبير مصرفي: المصارف الخاصة ستبحث عن منافذ للاستثمار

المدى/ وكالات

قال عبد العزيز حسون رئيس رابطة المصارف العراقية، إن التوجهات الأخيرة للبنك المركزي العراقي، ستدفع بالمصارف الخاصة إلى اعتماد سياسات استثمارية جديدة توظّف فيها ودائعها للحصول على عائدات تلبي احتياجاتها. كاشفا عن وجود قرار جديد قيد الإصدار، يتيح للمصارف الخاصة الاحتفاظ بما نسبته ٢٥٪ من احتياطياتها النقدية، لأغراض الاستثمار.

وأضاف حسون، إن التوجهات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي مؤخرا، "ستدفع المصارف الخاصة إلى اعتماد سياسات استثمارية جديدة توظّف فيها ودائعها للحصول على عائدات تلبي احتياجاتها"، وذلك بما تتيحه هذه التوجهات من الاحتفاظ بما نسبته ٢٥٪ من احتياطياتها النقدية، لأغراض الاستثمار.

وأوضح حسون، أن الاحتياطي القانوني "أمر معتاد لحماية العمل المصرفي كله"، مبينا أن "تعليمات البنك المركزي تحتم أن تحتفظ المصارف باحتياطات من ودائعها بنسبة ٢٥٪، تودع ٢٠٪ منها في البنك المركزي وتحتفظ بال ٥٪ الباقية، نقوداً سائلة لمواجهة الطلب".

وبين حسون، عندما "سمح لمؤسسات الدولة بالتعامل مع المصارف الخاصة، ظهر اجتهاد يقول إن على المصارف الخاصة أن تودع ٧٥٪ من الودائع الحكومية لدى البنك المركزي كي يبقى لديها ٢٥٪ فقط لاستثمارها".

وكشف رئيس رابطة المصارف العراقية الخاصة، عن "وجود قرار جديد قيد الإصدار، للإبقاء على النسبة السابقة البالغة ٢٥٪ فقط احتياطياً نقدياً"، مشيراً إلى أن القرار المنتظر "سينظم آلية جديدة لاستخدام الودائع، تقوم على أساس أن لا تستخدم الودائع الحكومية لأغراض الإيداع في البنك المركزي، ولا في شراء حوالات الخزينة المركزية".

وتابع يقول: فيما يتعلّق باحتياطي الودائع الأخرى الخاصة "فإنها تخضع لآلية جديدة في الاستخدام، على أن لا تزيد نسبة ما يستخدم منها في شراء حوالات الخزينة أو حوالات البنك المركزي أو الإيداع الاستثماري في البنك المركزي، عن ٣٥٪"، لافتا إلى أن ذلك "سيضع المصارف الخاصة أمام مرحلة جديدة تفرض عليها استثمار أموالها، أي فوائضها المالية في عمليات السوق والمشاريع الجديدة".

وزاد حسون القول أن هذه الخطوة "تعد متقدمة وكان منتظرا أن تعلن في آب من العام الماضي"، مبينا أن "السلطة النقدية أثرت الاستعاضة عنها بآلية خفض الفائدة التدريجي، الذي انخفض من ٢٠ إلى ١٧٪ لحد الآن".

وأماط حسون اللثام عن "تحد جديد يواجه القطاع المصرفي الخاص"، داعيا المصارف الخاصة لأن "تحسّن في آلية التعامل لكونها ستقف – كما يقول – على قدم المساواة مع المصارف المملوكة للدولة، بما يتطلّب أن تصحّح تلك المصارف من أوضاعها الإدارية".

وطالب "البنك المركزي بإصدار تعليمات واضحة تستند إلى القوانين النافذة، لتقوم المصارف الخاصة بالعمل بموجبها وتبدأ بتنفيذ المرحلة الجديدة".

وكانت "رابطة المصارف العراقية الخاصة"، قد أُسست عام ٢٠٠٤، وينتمي إليها (٢٥) مصرفا من أصل (٣٠) مصرفا مجازا، منها فروع لثلاثة مصارف أجنبية، هي المؤسسة المصرفية العربية، وبنك (زراعت) التركي، وبنك (ملي) الإيراني.

اقتصاديات الظل

الشحاذة واستغلال الأطفال

في بغداد تحديدا يستغل الأطفال – وبمختلف الأعمار – ابشع استغلال في مهنة التسول .. هذه المهنة التي نشطت مع تداعيات الفقر، وتلازمت مع بقية فعاليات اقصاد الظل منذ الانحدار الكبير لمستوى دخل الفرد في تسعينيات القرن الماضي، حتى نضجت كمهنة لها (خبراؤها ومروجوها) في بعض مناطق بغداد، اقترنت باستغلال الأطفال أدوات لاستدراج عطف الناس ثم استخدامهم ممارسين رئيسيين لهذه المهنة.. ومن خلال ما يظهر في الشارع البغدادي فان الأطفال يشكلون نسبة كبيرة من شحاذي بغداد ، وهذا ما يؤشر احتمالية تطور هذه المهنة على يد هؤلاء الأطفال الذين سيشكلون جيلا متدربا يتولى تطوير أساليب التسول مع تطور الحياة ، وبالتالي سنضمن استمرار وجود الشحاذين بصيغ تواكب حالة التطور الاقتصادي ! فعلى الرغم مما قيل عن مشروع شبكة الحماية الاجتماعية الذي يستهدف الفقراء ، الا ان التسول بوصفه مهنة، لم ينحسر من شوارع بغداد ، ولم يتوقف استغلال الأطفال في هذه المهنة .. وعلى الجهات المعنية أن تتنبه لهذا الأمر .. فهؤلاء جزء من قوى العمل التي يفترض انها ستعمل بعد عقد أو اثنين ، وهم أيضا جزء من جيل يراد له أن يقود المستقبل ، فلماذا نغض الطرف عنهم ؟

سوق الأوراق المالية يفتتح تعاملاته بعقد ٢٠٠ ألف سهم

بغداد/ المدى

أفتتح سوق العراق للأوراق المالية تعاملاته في ثاني جلساته للأسبوع الحالي، امس الثلاثاء، بتنفيذ عقد عراقي على شركة بغداد للمشروبات الغازية بتداول ٢٠٠ ألف سهم.

وبلغ سعر السهم الواحد دينارا و١٥٠ فلسا (الدولار يعادل ١١١٩ دينارا عراقيا).

وتعد هذه الجلسة آخر جلسة تداول لأسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية وذلك لانعقاد هيئتها الإدارية يوم الـ٢٦ من آب الجاري.

ويذكر أن سوق العراق للأوراق المالية يعقد ثلاث جلسات أسبوعية في أيام الأحد والثلاثاء والخميس، ويبلغ عدد الشركات المسجلة فيه ٩٥ شركة.

حركة سوق المواد الانشائية

المادة	وحدة القياس	السعر / ألف دينار
السمنت العادي / عراقي	طن	235
السمنت المقاوم/ لبناني	طن	350
السمنت المقاوم /سعودي	طن	360
السمنت الابيض	طن	245
الرمل	قلاب سكس 20م3	450
الحصو	قلاب سكس 20م3	350
الجص	قلاب تك 11م3	450
شيش التسليم	طن	1450
كاشي عراقي/3أنواع	قطعة واحدة	800 | 1200 | 1350

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقي IQD	سعر الشراء بالدينار العراقي IQD
الدولار الأمريكي	USD	1191.000	1190.000
اليورو الأوربي	EUR	1865.000	1861.000
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدنماركي	DKK	249.770	249.646
ألين الياباني	JPY	11.211	11.205